

أولاً: التوازن في سوق السلع والخدمات واشتقاق منحنى IS: " منحنى هانس "

النموذج الكينزي المتكون من أربع قطاعات (C , G , I , M, X) يعتمد على الدخل فقط و لم يأخذ سعر الفائدة و تأثيره على Y .

و من الملاحظة أنه لا توجد علاقة مباشرة بين الدخل وسعر الفائدة و لكن هانس بحث على هذه العلاقة غير المباشرة وأوجدها و هي عبارة عن مستويات أسعار الفائدة و ما يقابلها من دخل (y, i) و لقد سمي هذا المنحنى بمنحنى IS

$$I = f(y) \text{ (تحليل كينزي)}$$

$$I = f(i) \text{ (تحليل هانس)}$$

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{طلب للموارد المالية } I \\ \text{عرض للموارد المالية } S \end{array} \right. \text{ فرع كلاسيكي}$$

و بالتالي (I, S) يحددان بمستويات أسعار الفائدة .

$$i \longleftarrow I \longleftarrow Y \text{ و بالتالي لا توجد علاقة دالية مباشرة بين مستويات اسعار الفائدة والدخول.}$$

يحدث التوازن في سوق السلع و الخدمات حسب التحليل الكلاسيكي اذا كان $I=S$ و هانس يزاوج بين التحليل الكلاسيكي و الكينزي حيث يعالج النقائص في التحليل الكينزي عن طريق الحلول التي وضعت من طرف الكلاسيك.

- تم صياغة شكل دالة الاستثمار عند الكلاسيك كما يلي :
 $I = f(i)$ العلاقة بين I, i هي علاقة عكسية.

وضع هانس دالة الاستثمار كما يلي :

$$I = I_0 - ki$$

عند $i=0$ ← تحليل كينزي

كما يتم التركيز على I المستقل لا التابع لأن النظام الرأسمالي و الاستثمارات يقوم بها القطاع الخاص .

- إيجاد الدخل التوازني : ما مدى تأثير i على Y ؟

نموذج يتكون من 4 قطاعات :

لدينا مكونات النموذج كالتالي :

$$C = a + Yd \text{ القطاع العائلي:}$$

الفصل الخامس: التوازن في سوق السلع (IS) وسوق النقد (LM)

$$I = I_0 - \mu i$$

قطاع الاستثمار:

$$G = G_0$$

$$TR = TR_0$$

$$T = T_0 + tY$$

القطاع الحكومي:

$$X = X_0$$

$$M = M_0 + mY$$

وبما أن التوازن يحدث عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي وعليه نكتب:

$$Y = C + I + G + X - M$$

$$Y = a + b(Y - (T_0 + ty) + TR_0) + G_0 + X_0 - M_0 - mY - \mu i$$

$$Y = a + bY - bT_0 + btY + bTR_0 + G_0 - \mu i$$

$$Y - by + btY + mY = a - bT_0 + bTR_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0 - \mu i$$

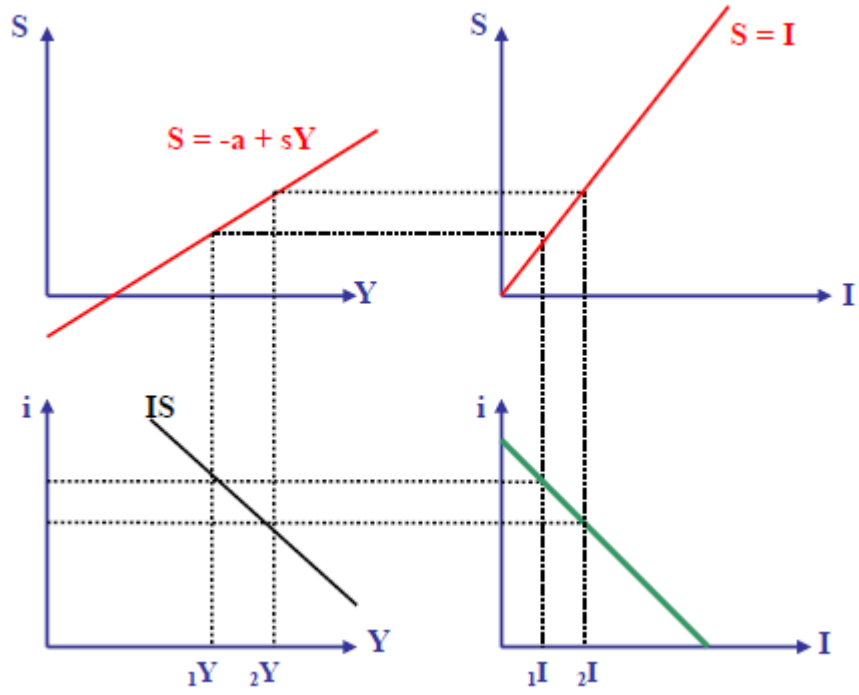
$$IS : Y = \frac{1}{1 - b + bt + m} (a + I_0 + G_0 - bT_0 + bTR_0 + X_0 - M_0 - \mu i)$$

ويمكن اشتقاق منحنى الاستثمار / الادخار (IS) بيانيا كما يلي:

1. نختار معدلا للفائدة وليكن i_1 ، ومن دالة الاستثمار يمكن تحديد حجم الاستثمار (I) المناظر لذلك المعدل؛
2. نجمع قيمة الاستثمار المحدد في (1) مع دالة الاستهلاك فنستطيع تحديد مستوى الدخل Y_1 المناظر لمعدل الفائدة i_1
3. نعيد الخطوتين المذكورتين أعلاه لمعدل فائدة آخر i_2 ونحدد مستوى الدخل الوطني المناظر Y_2 وهكذا ...
4. إذا وصلنا النقاط أو الاحداثيات (Y_1, i_1) ، (Y_2, i_2) ، (Y_3, i_3) نحصل على منحنى التوازن في سوق السلع، أي نقطة على هذا المنحنى تمثل معدلا من الفائدة ومستوى مماثل من الدخل يحققان التعادل ما بين الادخار والاستثمار.

والشكل البياني الموالي يوضح الخطوات السابقة.

الفصل الخامس: التوازن في سوق السلع (IS) وسوق النقد (LM)



جميع النقاط المتواجدة على مستوى منحنى هانس هي نقاط توازنية بمعنى تحقق التوازن في سوق السلع و الخدمات .

ثانياً: التوازن في سوق النقد.

يتضمن سوق النقود - مثل بقية الأسواق - على جانب العرض و جانب الطلب أي الطلب على النقود و عرضها و تتمتع بالشروط التالية :

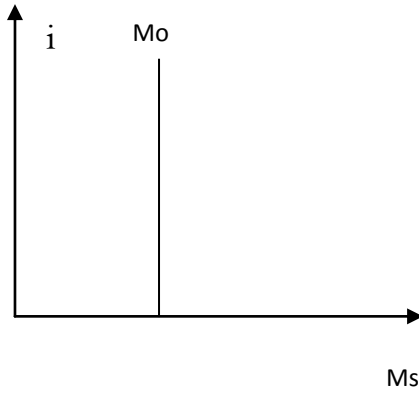
- (1) تمتع بالقبول العام
- (2) يتميز بالثبات النسبي
- (3) إبراء الذمة
- (4) وسيلة للتبادل و مخزن للقيمة و نقل القيم

و يبقى البنك المركزي الجهة الوصية التي تحدد كمية النقد المتداولة.

1- عرض النقود: هي كمية النقد التي يطرحها البنك المركزي من أجل أداء مجمل المعاملات الاقتصادية في اطار هيكل الاقتصاد و يرمز لها بالرمز:

$$M_s = M_o$$

و كما تعرف ايضا بحجم الكتلة النقدية أو المعروض النقدي



i لا تؤثر في المعروض النقدي

الكتلة النقدية تتكون من :

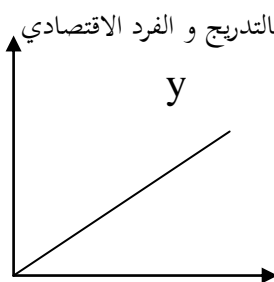
- (1) نقود قانونية
- (2) نقود كتابية
- (3) أشباه النقود

2- الطلب على النقود:

تطلب النقود لخصائصها و من أهم الخصائص التي تجعلها تطلب هي ما يلي :

أ- بدافع المعاملات: تطلب النقود من أجل أداء المعاملات الحالية والآنية

بالنسبة للأفراد المؤسسات على مدار (اليوم، السنة.....) و هذا لا يعني أن الافراد الذين ليس لهم دخول ليس لهم معاملات



$$Md_1 = \alpha_1 y$$

α_1 : الجزء أو النسبة المقتطعة من الدخل لأداء المعاملات.

Y: الدخل.

الفصل الخامس: التوازن في سوق السلع (IS) وسوق النقد (LM)

Md_1 : الطلب على النقد بدافع المعاملات

والعلاقة بين Md_1 و y علاقة طردية

ب- **بدافع الاحتياط**: الإنسان بطبعه ميال الى الاحتياط

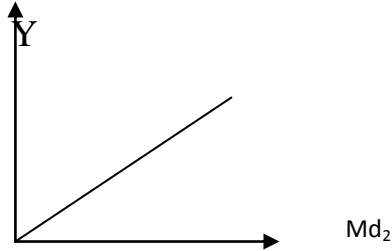
لمواجهة الطوارئ التي قد يتعرض لها في المستقبل

والتي يتنبأ بها $Md_2 = \alpha_2 y$

α_2 : النسبة المقتطعة من الدخل من أجل الاحتياط .

Md_2 : الطلب على النقد من أجل الحيلة (الاحتياط)

Y : الدخل



نلاحظ أن الطلب على النقد بدافع المعاملات والطلب على النقد من أجل الحيلة والحذر لهما نفس

العلاقة مع الدخل وتكتب الصيغة كما يلي :

$$MD_1 = Md_1 + Md_2 = \alpha_1 y + \alpha_2 y \Rightarrow MD_1 = \alpha y$$

α : هي الجزء المقتطع من أجل المعاملات والاحتياط .

ج- **بدافع المضاربة**: كينز انطلق من خصائص النقود قد تطلب لذاتها قصد إدراج ربح لأن النقد تعتبر

مخزن للقيمة و يمكن تحقيق أرباح من خلال النقود و ذلك بتحويلها إلى سندات و هذا ما يطلق عليه بالمضاربة .

و المضاربة هي عبارة عن تداول الأسهم و السندات في السوق رأس المال او هي المفاضلة بين السندات و النقد .

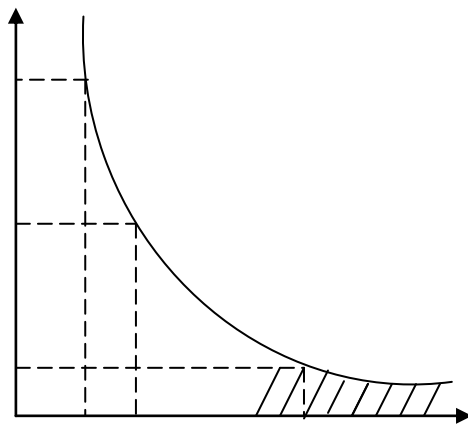
المضاربة تتناسب عكسا مع سعر السوق المجر عنها في شكل سعر فائدة.

$$MD_2 = L_0 - gi$$

L_0 : كمية النقد الموجهة للمضاربة

g : ثابت

إذا كانت :



i_3

i عالية ← شراء سندات (سعر السند منخفض)

الفصل الخامس: التوازن في سوق السلع (IS) وسوق النقد (LM)

← تحول النقد لسندات

i منخفض ← بيع السندات ← طلب للنقد

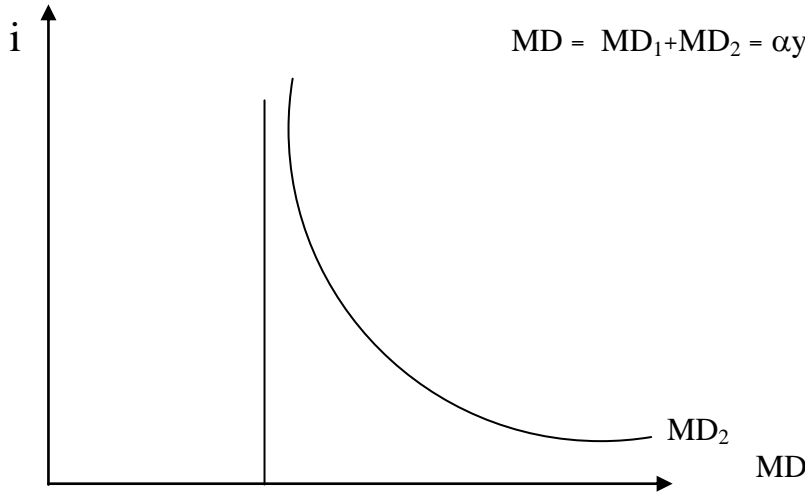
i أقل مستوى لها ← سندات أعلى

مستوى لها ← تتخلى على السندات و تحويلها MD_2

إلى سيولة أي البيع وهنا يفضل المضارب السيولة المطلقة و يقع في مصيدة السيولة:

د-الطلب الكلي على النقد عند كينز:

$$MD = MD_1 + MD_2 = \alpha y + L_0 - gi$$



التوازن في سوق النقد واشتقاق منحنى **LM**:

يتحقق التوازن في سوق النقد عندما يتساوى عرض النقود مع الطلب عليها، فإن عرض النقود يفترض أنه متغير خارجي، أي أنه يساوي حجما معين، ويبقى في هذا الحجم إلا إذا اتخذ البنك المركزي إجراءات معينة (عمليات السوق المفتوح، نسبة الاحتياطي القانوني و نسبة الخصم) التي من شأنها أن تزيد أو تخفض من عرض النقود، وعليه فإن دالة عرض النقود تكتب كما يلي: $M_s = M_o$

حيث يمثل M مستوى معين من عرض النقود.

أما الطلب على النقود فيكون استنادا إلى كينز للأسباب الثلاثة التالية:

1. الطلب على النقود لأجل $M_{D1} = f(y) = \alpha_1 Y$

2. الطلب على النقود لأجل الحيلة والحذر $M_{D2} = F(y) = \alpha_2 Y$

3. الطلب على النقود لأجل المضاربة (لأجل الاستثمار) وهو دالة تابعة للفائدة: $M_{D3} = f(t) = -g t$

الفصل الخامس: التوازن في سوق السلع (IS) وسوق النقد (LM)

وبما أن التوازن في سوق النقد يتحقق عندما يتساوى الطلب على النقد مع عرض النقد أي الطلب = عرض النقد.

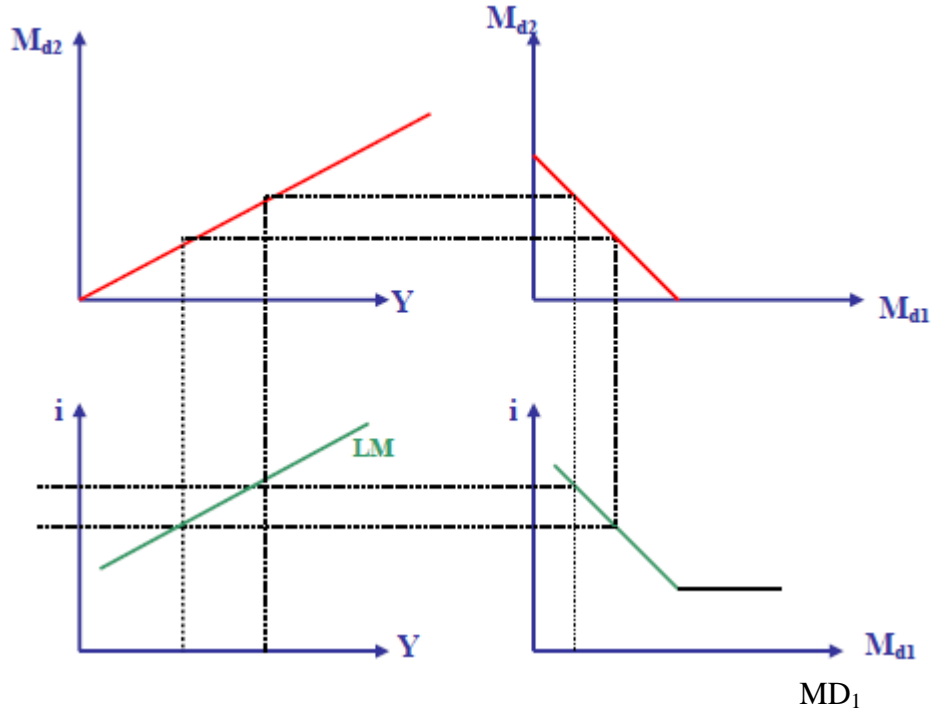
$$M_s = MD_1 + MD_2 + MD_3$$

$$M_0 = \alpha_1 Y + \alpha_2 Y - gt$$

معادلة التوازن في سوق النقد تكتب كما يلي:

$$M_0 = \alpha Y + -gt \quad / \quad \alpha = \alpha_1 + \alpha_2$$

والشكل البياني يمثل التوازن في سوق النقد:



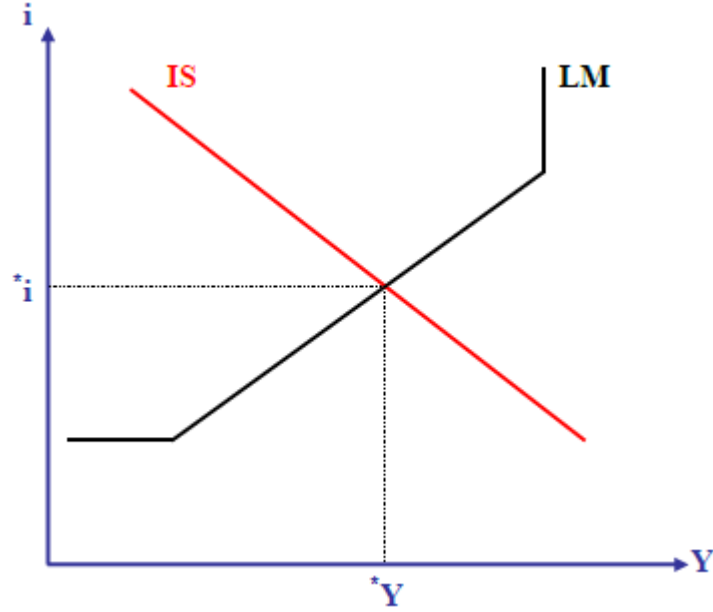
عندما تكون i في أعلى مستوياتها تكون كمية النقد للمضاربة $O =$ و بالتالي المعروض النقدي يوجه للمعاملات (المنطقة الكلاسيكية).

عندما تكون i في أدنى مستوى لها ،زيادة كمية النقد للمضاربة أي أن المضاربون يفضلون النقد عن السندات فيقعون في مصيدة السيولة .

الفصل الخامس: التوازن في سوق السلع (IS) وسوق النقد (LM)

ثالثا: التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقد:

مما تجدر الإشارة إليه أنه بالرغم من وجود عدة مستويات من الدخل ومعدلات الفائدة التي تحقق التوازن في كل من سوق الإنتاج وسوق النقد، فهناك مستوى واحد من الدخل ومعدل فائدة واحد يحقق التوازن في السوقين معا وهذا المستوى يتحدد بنقطة تقاطع منحنى التوازن في سوق السلع (IS) مع منحنى التوازن النقدي (LM) كما هو مبين في الشكل الموالي.



ويتبين من الشكل أعلاه أن التوازن في الاقتصاد (التوازن الآني في سوق السلع وسوق النقد) يحدث عندما يكون الدخل الوطني Y ومعدل الفائدة i .

ويمكن حساب الدخل التوازني ومعدل الفائدة من خلال حل جملة المعادلتين Y و i .

رابعا: خلاصة تأثير السياستين المالية و النقدية على التوازن الاقتصادي الكلي:

تسعى الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية مختلفة للاقتراب من حالة التوظيف الكامل، خفض التضخم، استقرار الأسعار... إلخ ولتحقيق الأهداف السابقة الذكر يمكن للدولة أن تنتهج مجموعة من السياسات ومن ذلك:

- السياسة المالية: من خلال التأثير على الضرائب، الإنفاق الحكومي والتحويلات.
- السياسة النقدية: بالتأثير على الكتلة النقدية ومعدلات الفائدة وسعر الصرف؛

الفصل الخامس: التوازن في سوق السلع (IS) وسوق النقد (LM)

■ **السياسة التجارية:** بالتأثير على الرسوم الجمركية، إعانات التصدير وسعر الصرف.

1-السياسة النقدية: إنَّ السياسة النقدية هي مجموع الإجراءات والتدابير المتَّخذة من قبل السُّلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد، ومن أجل ضمان استقرار أسعار الصَّرْف.

كما عرفت بأنَّها العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض التَّقود من البنك المركزي كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

ومن خلال التعاريف السابقة فإنَّ أي تعريف للسياسة النقدية لا بدَّ أن يتضمَّن العناصر التالية:

- أ - الإجراءات والأعمال التي تقوم بها السلطة النقدية؛
- ب - تستعمل الإجراءات للتأثير على المتغيَّرات النقدية، وبالتأثير على سلوك الأعوان المصرفية وغير المصرفية
- ت - تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف تحددها السُّلطات النقدية.

أنواع السياسة النقدية

إنَّ تعدُّد السياسة النقدية إلى عدَّة أنواع من انكماشية إلى توسعية يتوقَّف على نوع وطبيعة المشكلة التي يراد حلها، وعليه فإنَّ السياسة النقدية هي:

أ. السياسة النقدية التوسعية :

بموجب هذه السياسة يقوم البنك بزيادة عرض التَّقود، وذلك عن طريق تشجيع الائتمان، وزيادة حجم وسائل الدَّفْع أكبر من الكمية المعروضة من السَّلْع ؛ هذا يؤدِّي إلى رفع حجم الاستثمارات الذي يترتَّب عند زيادة الإنتاج؛ وبالتالي تقلص نسبة البطالة في الاقتصاد.

ب. السياسة النقدية الانكماشية :

على خلاف النوع الأول، فإنَّ هذه السياسة تستوجب من البنك المركزي تقليص كمية التَّقود المتداولة في الاقتصاد؛ لذلك فإنَّه يلجأ إلى رفع معدل الفائدة بهدف تقييد الائتمان؛ وبالتالي كبح التضخم.

ج. السياسة النقدية ذات الاتجاه المختلط :

هذه السياسة تناسب الدول النامية بصفة خاصة، والتي يعتمد اقتصادها في الغالب على الزراعة الموسمية أو على تصدير المواد الأولية إلى الخارج، وعلى أثر هذه الخصائص فان البنك المركزي يقوم بزيادة وسائل الدفع، عند بداية الزراعة بهدف تمويل المحصول، ويقلل من حجمها عند مرحلة بيع المحصول، من خلال ذلك يحصر آثار التضخم.

أدوات السياسة النقدية :

1. الأدوات الكمية :

أ. سياسة عملية السوق المفتوحة:

تعتبر هذه الأداة من أكثر الأدوات فعالية في الدول المتقدمة التي تمتلك سوق المال المتطور، وتقوم آلية عمل هذه الأداة على أساس دخول البنك المركزي في السوق المالي بائعاً أو مشترياً لسندات حكومية أو ماليق. فعندما يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية يؤدي هذا إلى زيادة الاحتياطيات النقدية، لدى المشتريين (عادة البنوك التجارية) الأمر الذي يعني زيادة قدرة هذه البنوك على منح القروض؛ وبالتالي زيادة العرض النقدي، وانخفاض أسعار الفائدة قصيرة الأجل، ويؤدي قيام البنك المركزي ببيع الأوراق المالية إلى عكس النتائج السابقة.

فعند وجود حالة تضخم أو فجوة تضخمية في الاقتصاد، تسعى الحكومة إلى محاربة ذلك، ولعل أقصر الطرق هي تقليل حجم النقد المتداول لكبح الطلب، وتقليل القدرة على الشراء، وعليه يتدخل البنك المركزي لبيع سندات حكومية بأسعار فائدة مغرية تجعل تكلفة الفرصة البديلة للاستهلاك عالية، مما يحفز الجمهور على شراء تلك السندات، وهنا تقل النقود في أيدي الأفراد وفي البنوك، مما يقلل من حجم النقد من ناحية ويحد من آلية خلق النقود عبر آلية مضاعف عرض النقد المتداولة من ناحية أخرى، كما قد ينظر إليها بأنها عملية اقتراب داخلي، أو حقن للاقتصاد بكميات نقدية.

وتتميز عمليات السوق المفتوحة عن أدوات السياسة النقدية الأخرى كما يلي:

- تتم عمليات السوق المفتوحة في إطار من السيطرة الكاملة للبنك المركزي ؛
 - تتميز عمليات السوق المفتوحة بالمرونة والدقة، حيث لا يوجد حد أدنى أو أقصى لهذه العمليات؛
 - إمكانية تغييرها بسهولة؛
- إلا أنه ورغم هذه الأهمية التي تتسم سياسة السوق المفتوحة بها، إلا أن لها حدوداً تتمثل في:
- يعتمد نجاحها على مدى تطور سوق الأوراق المالية، ومدى احتفاظ البنوك التجارية بمستويات مستقرة نسبياً من السيولة؛
 - يؤدي قيام البنك المركزي ببيع الأوراق المالية إلى زيادة المعروض منها، مما يكون له أثراً على أسعارها؛
 - إن العلاقة بين بيع وشراء الأصول من قبل البنك المركزي ومستوى النقد المتداول والسيولة لدى البنوك التجارية ليست بالضرورة قائمة.

ب. سياسة سعر إعادة الخصم :

الفصل الخامس: التوازن في سوق السلع (IS) وسوق النقد (LM)

سياسة سعر إعادة الخصم يعبر عن سعر الفائدة التي يمكن أن يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض منه، أو طلب إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية، وعادة ما يكون سعر الخصم أقل من سعر الفائدة الساري في السوق بحوالي 2%، حتى تستطيع البنوك التجارية تغطية مصاريفها الإدارية، وتحقيق هامش ربح معقول.

وتعد الأداة -إعادة الخصم- من أقدم وسائل السياسة النقدية المنتهجة من قبل البنوك المركزية، فقد شاع استعمالها في القرن 19 وأوائل القرن 20، غير أنها أصبحت قليلة الأهمية في القرن الحالي.

أما عن آلية استخدام هذه الأداة فيمكنها تلخيصها في إطار السياسة التوسعية والانكماشية، ففي الحالة الأخيرة يرفع البنك المركزي سعر إعادة الخصم، أي أنه سيقترض البنوك بأسعار مرتفعة، مما يقلل من قابلية ورغبة البنوك في الاقتراض، كما يؤدي إلى رفع أسعار فوائدها على القروض، الأمر الذي يقلل الطلب على النقود، ويحدث العكس في حالة اتباع السياسة التوسعية.

إن سياسة سعر إعادة الخصم تأخذ قدراً من الفعالية في حالتين:

● إذا ما اضطرت المصارف التجارية نتيجة لقلّة الاحتياطيات النقدية الموجودة لديها إلى اللجوء إلى البنك المركزي إلى خصم بعض ما لديها من أوراق؛

● إن رفع سعر الخصم من طرف البنك المركزي لا يمكن أن يؤثر على التوسع في منح الائتمان من طرف البنوك التجارية ما دام أصحاب المشروعات مستعدون للاقتراض، والبنك التجاري يدرك بأن أصحاب المشروعات هم الذين يتحملون الزيادة المفروضة في سعر الخصم، واستمرارهم في الطلب على الائتمان بالرغم من ارتفاع أسعار الفائدة، يعود إلى إمكانية تعويض ذلك من خلال رفع الإنتاجية أو أسعار السلع.

وتتميز سياسة إعادة الخصم بالخصائص التالية:

● هي تقنية من تقنيات السياسة النقدية التي يهدف البنك المركزي من خلالها إلى التأثير مباشرة على سعر السيولة البنكية

● يبقى أن إعادة الخصم ليست عملية مرتبطة حتماً بالخصم؛ إذ يمكن أن تخص عمليات تسبيقات يقدمها البنك المركزي مقابل رهن سندات محفظة أوراق المؤسسات البنكية.

ج. سياسة الاحتياطي الإجباري :

تنصب التشريعات الحديثة التي تنظّم الائتمان على ضرورة احتفاظ البنوك التجارية بأرصدة لدى البنك المركزي تمثل نسبة معينة من الودائع لديها، وهي النسبة القانونية للاحتياطي النقدي، وتمثل الحد الأدنى لما يجب تحتفظ به البنوك التجارية من أرصدة نقدية مقابل ودائعها، ويحق للبنوك التجارية استخدام الزائد من الودائع عن هذا الاحتياطي في مختلف أعمال البنك؛ كالقروض والاستثمارات وغيرها من مجالات استخدام ما لديه من موارد.

إن البنك المركزي يستخدم هذه التقنية في التقنية:

الفصل الخامس: التوازن في سوق السلع (IS) وسوق النقد (LM)

- يقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني في حالات الركود الاقتصادي، وذلك لدعم سيولة الجهاز المصرفي، وتعزيز مقدرته على خلق النقود الائتمانية؛ وبالتالي التمكن من الزيادة في قروضها للمشروعات؛
 - أما إذا أراد البنك المركزي تخفيض حجم الائتمان فإنه يعتمد إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني، الأمر الذي يؤدي إلى تجميد جزء كبير من احتياطيات البنك التجاري مما يؤدي إلى التقليل من قدرته على خلق النقود الائتمانية.
 - وتعتبر هذه الأداة ذات تأثير سريع المفعول على احتياطي البنوك التجارية مقارنة بالأدوات الأخرى؛ حيث أن تأثيرها يشمل كل البنوك التجارية، سواء الصغيرة أو الكبيرة؛ إذ يخضع الكل للنسب المحددة من طرف البنك المركزي بغض النظر عن حجم ودائعها.
- إلا أن هذه السياسة تعاني من عيوب، من بينها نذكر:

- رغم حقيقة أن تغير بسيط في نسبة الاحتياطي النقدي القانوني يؤدي إلى تغير ملموس في العرض النقدي إلا أن الصعوبات الإدارية التي قد تحيط أحيانا بهذه السياسة قد تحد من إمكانية استخدام هذه السياسة
- بالإضافة إلى عيب آخر هو أن رفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني يخلق مشكلة نقص السيولة خاصة للبنوك التي لا يكون لديها أرصدة زائدة كافية.

2. الأدوات النوعية :

أ. سياسة تأطير القروض :

وهي إجراء تنظيمي تقوم به أو بموجبه السلطات النقدية بتحديد سوق لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسبة محددة خلال العام، كأن لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة، ففي حال الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات تتباين من دولة لأخرى. وتهدف هذه السياسة للحد من قدرة البنوك على منح الائتمان مباشرة.

ب. السياسة الائتمانية القروض :

وتعني انتهاج البنك المركزي سياسة تعجل قراراته، تتعلق فقط ببعض القطاعات التي يعتبرها أكثر مردودية للاقتصاد الوطني، فيقوم بتوجيه القروض إليها، بحيث تكون قراراته كفيلة بإعطاء كل التسهيلات في منح القروض إلى هذه القطاعات.

ويمكن أن تأخذ هذه السياسة عدة أشكال:

- إقرار معدل الخصم المفضل؛
- إمكانية إعادة خصم الأوراق التي لا تتوفر فيها الشروط الضرورية؛
- قبول إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف؛
- إعطاء أو منح تمديد لمدة استحقاق القروض ومعدل الفائدة.

ج. الإقناع الأدبي:

تقوم هذه السياسة على توجيه التصحح للبنوك؛ وذلك بعدم التوسع في منح القروض، خاصة القروض التي توجد للمضاربة، إذ لاحظ أن هناك خطر على الاقتصاد الوطني من هذا التوسع، ويأخذ هذا الإقناع أو التوجيه أشكال مختلفة منها:

● إرسال مذكرات إلى البنوك بالإقناع عن قبول أوراق معينة

● عدم الإقراض لمشروعات معينة؛

● التحذير بعدم قبول إعادة خصم بعض الأوراق التجارية؛

● عدم تقديم أموال كثيرة مطلوبة.

وتختلف فعالية هذه الوسيلة من دولة إلى أخرى، ومن حالة إلى أخرى؛ فهي تتوقف على عدد من الاعتبارات، أهمها السمعة والمكانة، ومدى علاقة البنك المركزي بالجهاز المصرفي، وتكرار الاتصال والاستشارات التي يقوم بها مع المصارف الأخرى، بالإضافة إلى مدى خبرة البنك المركزي المصرفية في كيفية تنظيم الائتمان في المجتمع، والإسهام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

أهداف السياسة النقدية:

1. الأهداف النهائية:

تسعى البنوك المركزية من خلال إدارتها للسياسة النقدية إلى تحقيق 4 أهداف رئيسية وهي:

● زيادة معدلات النمو الاقتصادي؛

● تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار؛

● التوازن الخارجي.

2. الأهداف الوسيطة :

تعتبر الأهداف الوسيطة عن تلك المتغيرات النقدية التي يمكن عن طريق مراقبتها وإدارتها الوصول إلى تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية، ويشترط في الأهداف الوسيطة أن تستجيب لما يلي:

● وجود علاقة مستقرة بينها وبين الأهداف النهائية؛

● إمكانية مراقبتها بما للسلطة النقدية من أهداف ؛

● أن تكون سهلة القياس والتقييم.

ومن بين الأهداف الوسيطة التي تمارسها السلطات النقدية: المجمعات النقدية، سعر الصرف، وأسعار الفائدة.

أ. المجمعات النقدية والقروض: وتنقسم إلى:

الفصل الخامس: التوازن في سوق السلع (IS) وسوق النقد (LM)

– المجمعات النقدية: ونعني بها عرض النقود، ويطلق عليها عرض النقود بالمعنى الواسع، ويرمز لها بـ M وهي على عدّة أنواع:

M1 : يعبر عن النقود المتداولة + الودائع تحت الطلب.

M2: تعبر عن M1 + حسابات الادّخار على الدفاتر + حسابات التسمية الصناعية + حسابات الادّخار السكني.

M3: تعبر عن M2 + الحسابات لأجل + شهادات الإيداع التي يصدرها الوسطاء الماليون + الأسهم والحصص الصّادرة من شركات الإشهار وصناديق التوظيف المشتركة + إجمالي التوظيفات التقديية بالعملات الأجنبية.

M4: تعبر عن M3 + أوراق الخزينة + سندات الخزينة.

– القروض: وهي على أنواع، فتضخم القرض الداخلي يشمل القروض البنكية للمقيمين بنوعها القطاع العام والقطاع الخاص، بالإضافة إلى القرض الداخلي، ويشمل مختلف التّموليات الدّاخلية، وأخيراً القرض الإجمالي الذي يشمل مختلف تمويلات الاقتصاد.

ب. معدلات الفائدة :

حسب المفهوم الكنزوي فإن السياسة النقدية التّوسعية تؤدّي إلى انخفاض معدلات الفائدة، ومن ثمّ انخفاض تكلفة رأس المال، وهو ما يعمل على رفع نفقات الاستثمار، ويزيد من الطلب الكلي والإنتاج والعكس في حالة اتّباع سياسة نقدية انكماشية، إلا أنّه وخلال فترة السبعينات، فقدت أسعار الفائدة مكانتها كهدف، وسيط أساسي للسياسة النقدية.

ج. سعر الصرف:

تقوم السلطات النقدية بتأثير في سعر الصّرف؛ وذلك بتخفيض أو رفعه من أجل الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي؛ أي التحسين في ميزان المدفوعات. فعندما تحقق الدّولة فائضاً في معاملاتّها الخارجية، فإن هذا يعني زيادة الطلب على عملتها الوطنية الذي ينتج عنه ارتفاع في أسعار السلع المحلية، وهو ما يضعف قدرتها على المنافسة في الأسواق الدّولية، ويؤدّي ذلك إلى انخفاض الطلب على سلع هذه الدّولة؛ وبالتالي تناقص الفائض في ميزان المدفوعات، ويحدث العكس في حالة تحقيق حجز في ميزان المدفوعات

3. الأهداف الأولية:

نظراً لتنوّع الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية استلزم الأمر تحديد أهداف عملية، وهي متغيرات نقدية، يمكن للسلطات النقدية الوصول إليها بصفة جيدة باستخدام أدوات في حوزتها.

إذاً فإنّ الأهداف العامة هي تلك المجموعة من المتغيرات الشديدة الاستجابة لأدوات السياسة التقديية، وتتكون هذه الأهداف من مجموعتين:

أ. مجاميع الاحتياطي: وتضم القاعدة النقدية، مجموع احتياطي البنوك، احتياطي الودائع الخاصة.

الفصل الخامس: التوازن في سوق السلع (IS) وسوق النقد (LM)

ب. أسعار الفائدة: وهي سعر الفائدة على الأرصدة المركزية، سعر الفائدة على أدون الخزنة. ومن خلال استخدام الأهداف الوسيطة والأولية، يمكن للبنك المركزي أن يقيم بسرعة ما إذا كانت سياسة تسيير في الطريق الصحيح أم لا، بدلا من الانتظار لكي يرى النتيجة النهائية على العمالة أو مستوى الأسعار .

2- إجراءات السياسة المالية وضبط التضخم

لعل الملاحظ أن دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتطوره في إطار علاقته بعلم الاقتصاد والمالية العامة، أدى إلى ارتباط هذه الأخيرة بما يسمى بالسياسة المالية - الموازنة العامة - والتي سنحاول التعرف عليها من خلال هذا المبحث.

تعريف السياسة المالية وأنواعها.

1. تعريف السياسة المالية:

هناك عدة تعاريف للسياسة المالية نحاول إبراز البعض منها فيما يلي:

«السياسة المالية هي مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة في أي دولة لتحقيق مجموعة من الأهداف ال مجموعة من الأهداف المتفق عليها خلال فترة زمنية معينة».

كما تعرف أيضاً بأنها البرنامج الذي تخططه الدولة وتنفذه مستخدمة فيه مصدر الإيرادات العامة وبرامجها الاتفاقية لإحداث أثر مرغوب فيه، وتجنب أثر غير مرغوب فيه على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقاً لأهداف المجتمع والسياسة بمفهومها المتقدم، وتستخدم كافة أدواتها لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للدولة.

2. أنواع السياسة المالية :

أ. السياسة المالية ذات الاتجاه التوسعي :

وهنا تستطيع الدولة زيادة حجم الإنفاق الكلي بصفة مباشرة عن طريق زيادة حجم نفقاتها، وبصفة غير مباشرة عن طريق تخفيض حجم الضرائب على الاستهلاك لتشجيع الإنفاق الاستهلاكي وتخفيض الضرائب على الأرباح بهدف تشجيع الإنفاق الاستثماري.

ب. السياسة المالية ذات الاتجاه الانكماش:

وهنا تقوم الدولة بتخفيض حجم الإنفاق الكلي بصفة مباشرة من خلال خفض حجم نفقاتها، وبطريقة غير مباشرة من خلال رفع حجم الضرائب على الاستهلاك بهدف تخفيض الإنفاق الاستهلاكي.

أدوات السياسة المالية

الفصل الخامس: التوازن في سوق السلع (IS) وسوق النقد (LM)

تستخدم السياسة المالية ثلاث أدوات رئيسية؛ تتمثل في النفقات العامة والإيرادات العامة والأرصدة الميزانية.

1. النفقات العامة :

إن الإنفاق العام هو المرآة التي تعكس نشاط الدولة في واقع الحياة الاقتصادية؛ لذلك يعرف الإنفاق بأنه مجموع ما تدفعه الدولة من نفقات من مختلف هيئاتها قصد الحصول على الموارد اللازمة للقيام بالخدمات المشبعة للحاجات العامة. ومن خلال هذا التعريف نجد أن النفقة تتكون من ثلاث عناصر، هي: المبلغ النقدي، الهيئة القائمة بعملية الإنفاق، والهدف المتمثل في إشباع حاجة عامة. وتنقسم النفقات العامة إلى عدّة أقسام حسب عدّة معايير، فكل تقسيم يستند إلى معيار معين.

أ. وفقاً لمعيار الاثر المباشر على الإنتاج الوطني: تنقسم النفقات العامة وفقاً لهذا المعيار إلى:

- **نفقات حقيقة** : هي تلك التي تؤدي إلى زيادة مباشرة في الإنتاج الوطني، لذلك فهي تعرف بالنفقة المنتجة. وهي تتم مقابل خدمة مثل الخدمات الصحية.
- **نفقات تحويلية**: وهي التي تستعمل من طرف الأفراد، فهي لا تؤدي إلى استهلاك الدولة للموارد العينية، بل تؤدي إلى تحويل قوة شرائية من القطاع العام إلى القطاع الخاص؛ معنى ذلك أن الإنفاق هنا يقوم به القطاع المستفيد من النفقات التحويلية. وتنقسم هذه النفقات إلى: نفقات تحويلية اجتماعية، نفقات تحويلية اقتصادية، ونفقات تحويلية مالية.

ب. وفقاً لمعيار إمكانية تغطية النفقة بالقرض أو الإصدار النقدي:

- **النفقات العادية**: هي تلك التي لا تؤدي إلى زيادة الأموال ، بعبارة أخرى لا تدر دخلاً.
- **النفقات غير العادية**: هي تلك التي تدر دخلاً، والتي تؤدي إلى زيادة الأموال المالية وزيادة الخدمات الشخصية.

ج. وفقاً للروضائف التي تؤديها الدولة :

- **التقسيم الإداري** : وتنقسم النفقات تبعاً للهيئات الإدارية التي تقوم بها بصرف النظر عن أوجه النشاط لهذه الهيئة.

- **التقسيم الوظيفي**: ينصف إلى تقسيم النفقات العامة تبعاً إلى الوظائف التي تقوم بها الدولة.

2. الإيرادات العامة :

وتمثل مجموعة الأموال التي تحصل عليها الدولة، سواء بصفة سيادية أو من خلال أنشطتها، أو أملاكها الذاتية أو مصادر خارجية؛ وذلك عن طريق القروض سواء كانت قروض داخلية أو خارجية، أو عن طريق الإصدار النقدي التضخمي.

أ. تقسيمات الإيرادات: تقسم الإيرادات إلى:

الفصل الخامس: التوازن في سوق السلع (IS) وسوق النقد (LM)

- الإيرادات العادية: الضرائب، الرسوم، إيرادات أملاك الدولة.
- الإيرادات غير العادية: وتمثل في القروض العامة، الإصدار النقدي.

3. الموازنة العامة :

هي جهاز مالي ينظّم مقدّماً من الوسائل التي تستخدم للحصول على الإيراد العام، وتحقيق الإنفاق العام اللازم لإشباع الحاجات العامة خلال فترة زمنية معينة، فالميزانية هي أداة لتوجيه الإمكانيات نحو تحقيق أهداف معينة نابعة من نشاط الدولة. ولكي تؤدّي الدولة دورها في حياة المجتمع خلال الفترة القادمة، والتي هي عادة سنة، يتعين عليها القيام بتقدير التّفات اللازمة لقيامها بمختلف النشاطات، وتقدير الإيرادات اللازمة لتغطية هذه التّفات، وهي على هذا النحو تستطيع مقابلة تقديرات الإنفاق العام بتقديرات الإيراد العام بالنسبة للسنة المالية القادمة.

فعالية أدوات السياسة المالية:

أ- الرقابة الضريبية :

تسيطر فكرة الرقابة الضريبية على أهم بنود نظرية الضريبة كجزء من سياسات المالية العامة في التّحكّم بعوامل الإنفاق العام، وإحدى المتغيرات التي تستخدم معها سياسة الميزانية في الرّقابة على التّضخّم والكساد؛ بحيث تشكّل سياسة الرّقابة الضّريبية دعامة كبرى من دعائم سياسة الميزانية في مواجهة التقلّبات الاقتصادية، والسيطرة على حركات الضّغوط التضخمية في الاقتصاد القومي تحقيقاً للاستقرار والنمو المتوازن في الاقتصاديات التامة.

ففي حالة قصور الإنفاق الخاص تقتضي سياسة الرّقابة الضّريبية بزيادة الإنفاق العام بخفض معدّلات الضريبة على الأرباح بهدف رفع معدّلات الإنفاق الاستثماري، أو على الاستهلاك بهدف رفع معدّلات الإنفاق الاستهلاكي، وذلك لترك الدّخول التقديمية بيد الأفراد لاستخدامها في تحفيز الطّلب الفعلي من الاستهلاك والاستثمار. ويحدث العكس في حالة جموح الإنفاق الخاص

وقد تقتضي ديناميكية الرّقابة الضّريبية في التخفيض من جموح الإنفاق العام ضرورة ربط السياسة الضريبية الموضوعة بعمليات التخطيط والحساب الدقيق لعوامل الدّخل والإنفاق القومي، لضمان تحقيق التعادل ما بين الإنفاق الكلي المتوقّع، وقيمة الناتج الكلي المتوقّع بعيداً عن التّضخّم والانكماشات.

ويمكننا سرد بعض القيود التي تتعرض لها سياسة الرّقابة الضريبية:

- القيود الإحصائية

- محدودية فعالية سياسة الرّقابة الضريبية

- ارتفاع التكلفة الضريبية قد يضعف من حوافز الإنتاج الاستهلاكي والاستثماري على حد سواء

-عدم مرونة الرقابة الضريبية نسبياً

ب- الرقابة في الدين العام :

إلى جانب الرقابة الضريبية تساهم رقابة الدين العام في إدارة التحويلات المالية، وتوجيه الإنفاق الإنتاجي عن طريق تجميد القوة الشرائية الزائدة في الأسواق، واستخدامها في تمويل الميزانية. وغالباً ما تلجأ السلطات الحكومية إلى عقد القروض، وطرح الأسهم والسندات للاكتتاب من قبل الجمهور، لوسائل الرقابة المالية الأخرى.

ج- الرقابة على الإنفاق العام :

تباشر سياسة الميزانية تأثيرها في الرقابة على التضخم والانكماش من خلال الإنفاق الحكومي، سواء الاستهلاكي أو الاستثماري برفع معدلاته أو تخفيضها حسب الأحوال الاقتصادية السائدة، ونعني بالإنفاق الحكومي المباشر. سياسة الإنفاق الحكومي في إحداث عجز أو فائض في الميزانية، للتحكم في الضغوط التضخمية أو الانكماشية، ففي حالة الكساد يمكن الاعتماد على سياسة التوسع الإنفاقي للتأثير في حجم الإنفاق الخاص، وتعويض الانخفاض الطارئ في مستوياته باستحداث عجز في الميزانية يمول عن طريق الاقتراض أو الإصدار النقدي، ويحدث العكس في حالة التضخم.

أهداف السياسة المالية:

أصبح من الضروري بعد إتباع دور الدولة في النشاط الاقتصادي أن تعمل على أن يتناسق نشاطها مع نشاط الأفراد، وينسجم معه، وتوجد أهداف والجهود ولا تتعارض أو تتناقض، ولذلك أصبح لزاماً على السياسة المالية أن تعمل على تحقيق التوازن في جوانب الاقتصاد القومي؛ وبالتالي تحقيق الأهداف التالي:

1. التوازن المالي: ويقصد به ضرورة اتسام النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلائم حاجات الخزنة العامة من حيث المرونة والغزارة، ويلتزم في ذاته مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية والاقتصاد، إلى ذلك، وأيضاً استخدام قروض لأغراض إنتاجية.

2. التوازن الاقتصادي: بمعنى الوصول على الحجم الأمثل للإنتاج، وهذا يعني أنه يتعين على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاع الخاص والعام للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن، فكلما كانت المشروعات الخاصة أقدر على الإنتاج من المشروعات العامة كلما وجب على الحكومة أن تمتنع عن التدخل المباشر، وأن تقتصر نشاطها على التوجيه بواسطة الإعلانات والضرائب إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

الفصل الخامس: التوازن في سوق السلع (IS) وسوق النقد (LM)

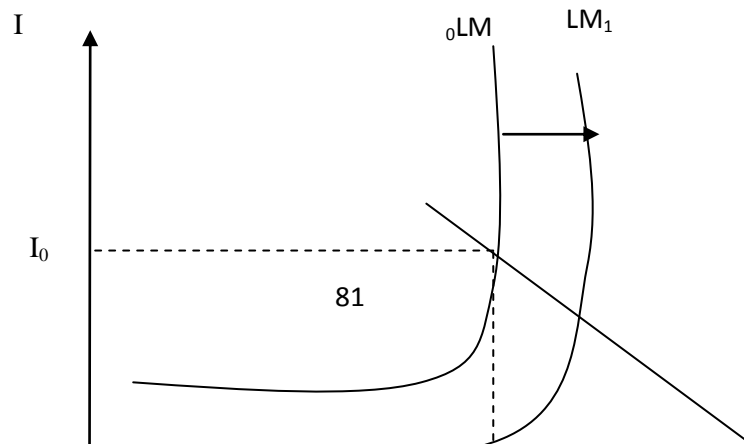
3. التوازن الاجتماعي: يعني أن يصل المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانيات هذا المجتمع، تقتضي العدالة الاجتماعية أن ينبغي على السياسة المالية ألا تقف عند حد زيادة الإنتاج، بل يجب أن يقترن هذا الهدف بتحسين طرق توزيع المنتجات عن طريق إعادة توزيعها على الأفراد توزيعاً أقرب للعدالة.

4. التوازن العام: أي التوازن بين مجموعة الإنفاق القومي وبين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة. وتستخدم الحكومة لذلك أدوات كثيرة منها: الضرائب، الإعانات والمشاركة مع الأفراد في تكوين الإعانات وغيرها.

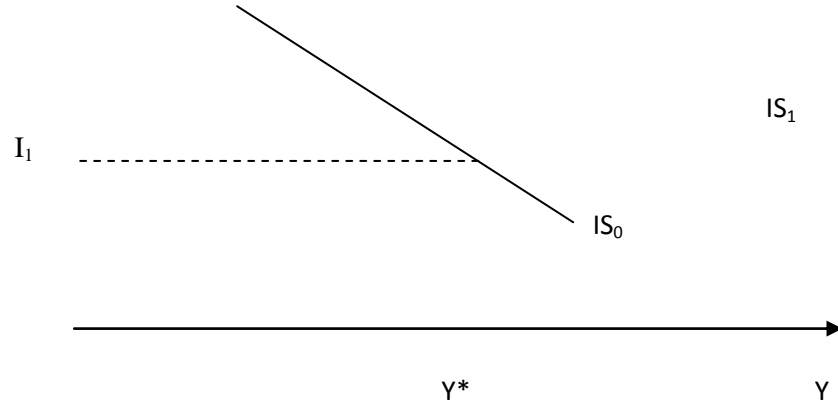
ويتم دمج السياستين النقدية والمالية من خلال الجمع بين أدواتها من أجل التأثير على الطلب الكلي، ويكون أثر الجمع هذا في الحالتين:

الحالة الأولى: يتم استخدام كلا من السياستين لإجراء تغييرات في أسعار الفائدة دون تغيير مستوى توازن الدخل، وفي هذه الحالة قد يتم تخفيض سعر الفائدة عن طريق رفع معدلات الضرائب، ومن ثم انتقال منحنى IS إلى اليسار، غلا أنه في نفس الوقت يمكن مواجهة مثل هذه الحالة عن طريق زيادة عرض النقود، ومن ثم انتقال منحنى LM اليمين، وهذا ما يوضحه الشكل التالي :

أثر السياستين المالية والنقدية على سعر الفائدة.



الفصل الخامس: التوازن في سوق السلع (IS) وسوق النقد (LM)

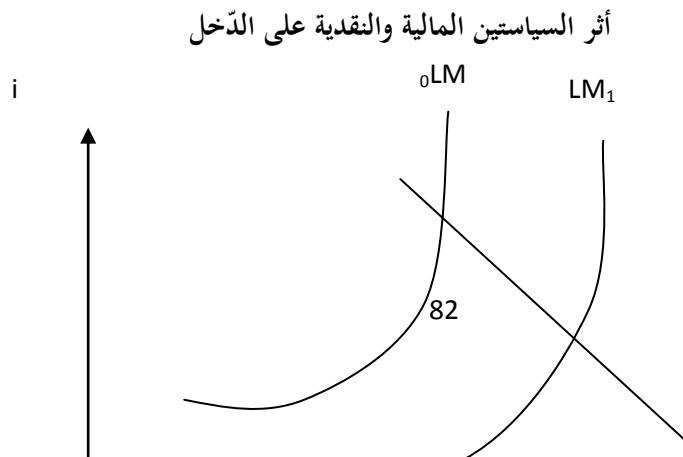


وبالتالي فقد أدى تغيير السياستين معاً إلى انخفاض أسعار الفائدة؛ أي ارتفاع مستوى الاستثمار مع مستوى الدخل

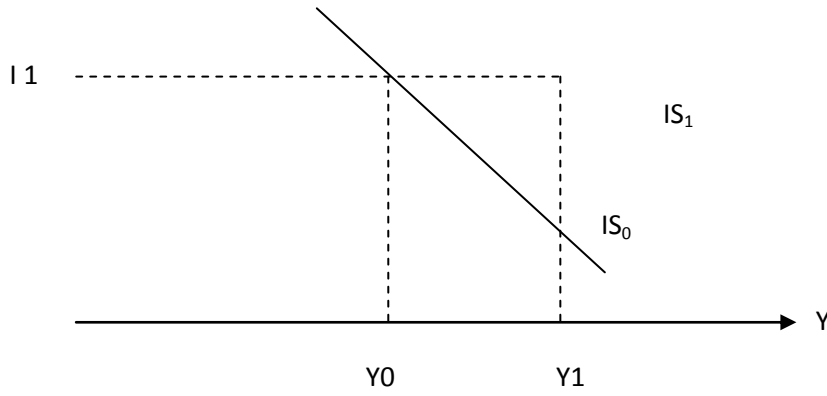
التوازني ثابت.

الحالة الثانية: يتم استخدام كلا من السياستين لإحداث تغيير في الدخل التوازني دون تغيير مستوى سعر الفائدة، وفي

هذه الحالة يمكن زيادة الدخل الوطني دون المساس بمستوى سعر الفائدة، كما هو موضح في الشكل التالي:



الفصل الخامس: التوازن في سوق السلع (IS) وسوق النقد (LM)



وهذه الوضعية توضّح حالة التمويل بالعجز عن طريق الزيادة في خلق النقود؛ وبالتالي انتقال **ML** إلى اليمين، وفي نفس الوقت الزيادة في الإنفاق الحكومي، وبالتالي انتقال **IS** إلى اليمين، والشكل الموالي يوضّح حلة خاصة، أين لا يحصل تغيير في سعر الفائدة.

وعليه فالترابط بين السياستين النقدية والمالية يجعلها أكثر فاعلية، وذلك من خلال العمل على التنسيق بين أهدافهما، والعمل جنباً على جنب من أجل إعادة حالة الاستقرار للوضع الاقتصادي؛ فمثلاً في حالة التضخّم تتدخل السلطات النقدية لسحب الزيادة من المعروض النقدي من أجل التخفيض من حدّة التضخّم، وذلك باستخدام إحدى أدواتها، ومنه فعلى السلطات المالية أن تتعاون مع هذه السياسة، وتجنب الإجراءات المضادة، وإثماً على السلطات المالية العمل على انتهاج سياسة مالية انكماشية تتماشى مع أهداف السياسة النقدية، والعكس صحيح، وبالتالي لا بدّ من وجود تنسيق بين السلطات المالية والنقدية في جانب اتخاذ القرارات اللازمة لمعالجة الاختلالات.

يمكن تلخيص أثر السياستين المالية و النقدية على التوازن الاقتصادي الكلي في الجدول التالي:

سوق النقد (LM)		سوق السلع والخدمات (IS)		التفسير
DM	SM	تأثير (-) M, TR, X	تأثير (+) TR, G, I, a	

الفصل الخامس: التوازن في سوق السلع (IS) وسوق النقد (LM)

النتيجة	الزيادة	النقصان	الزيادة	النقصان	الزيادة	النقصان	الزيادة	النقصان
Y	+	-	-	+	+	-	-	+
I	-	+	+	-	+	-	-	+

فعالية السياسة النقدية و المالية : الجدول التالي يلخص فعالية السياستين

الميل	ميل LM		ميل SI	
	مستوى	عمودي	مستوى	عمودي
السياسة المالية	فعالة	غير فعالة	غير فعالة	فعالة
السياسة النقدية	غير فعالة	فعالة	فعالة	غير فعالة

أسئلة نظرية:

1. ما هو شرط التوازن في سوق السلع والخدمات عند المدرسة الكينزية؟

2. اشتق معادلة IS بيانياً؛

3. ما هي وظائف النقود عند كينز؟

4. من وظائف البنوك التجارية خلق النقود، كيف ذلك؟

الفصل الخامس: التوازن في سوق السلع (IS) وسوق النقد (LM)

5. لماذا يوجد الطلب على النقود من أجل المضاربة؟
 6. اشتق معادلة LM بيانياً؛
 7. هل من الممكن أن يفضل بعض المستثمرين الاحتفاظ بالنقود بينما يفضل آخرون الاحتفاظ بالسندات؟
 8. اشرح مفهوم مصيدة السيولة.
- التمرين الأول: يمثل الطلب على النقود للمعاملات بواسطة المعادلة $M=0.2Y$ والطلب على النقود للمضاربة بالمعادلة $M=100-500i$.

1. أوجد معادلة الطلب على النقود؛
2. أوجد كمية النقود المطلوبة إذا كان معدل الفائدة 0.1 ومستوى الدخل 500 و.ن؛
3. أوجد كمية النقود المطلوبة إذا كان معدل الفائدة 0.1 ومستوى الدخل عند 600 و.ن؛
4. إذا كان عرض النقود $M_s=170$ ماذا تمثل حالة سوق النقد في الحالتين (2) و (3)؟
5. ماذا يحدث لكمية النقود المطلوبة كلما زاد الدخل؟
6. إذا ارتفع عرض النقود إلى 250 و.ن وتغيرت دالة الطلب على النقد من أجل المضاربة لتصبح على الشكل التالي:
 $M=150-500i$ ، فما هي كمية النقود المتاحة لأرصدة المضاربة إذا كان الدخل يساوي 700، 800، 900.

التوازن في سوق السلع والخدمات والتوازن في سوق النقد

حل التمرين الأول:

1. إيجاد معادلة الطلب على النقود:

$$MD = Md1 + Md2 = 100 + 0.2Y - 500i$$

2. إيجاد كمية النقود المطلوبة إذا كان معدل الفائدة 0.1 ومستوى الدخل يساوي 500 و.ن:

الفصل الخامس: التوازن في سوق السلع (IS) وسوق النقد (LM)

$$MD = 100 + 0.2Y - 500i \quad MD = 100 + 0.2 \times 500 - 500 \times 0.1 = 150$$

3. إيجاد كمية النقود المطلوبة إذا كان معدل الفائدة 0.1 ومستوى الدخل يساوي 600 ون:

$$MD = 100 + 0.2Y - 500i \quad MD = 100 + 0.2 \times 600 - 500 \times 0.1 = 170$$

4. إذا كان عرض النقود $M_s = 170$ ما ذا تمثل حالة سوق النقد في الحالتين (2) و(3):

تمثل الحالة (3) التوازن في سوق النقد بحيث عرض النقود يساوي الطلب على النقود؛

تمثل الحالة (2) حالة اختلال في سوق النقد.

5. ماذا يحدث لكمية النقود المطلوبة كلما زاد الدخل:

العلاقة طردية بين الدخل والطلب على النقود وبالتالي كلما ارتفع الدخل ارتفع الطلب على النقود.

6. إذا ارتفع عرض النقود إلى 250 ون وتغيرت دالة الطلب على النقد من أجل المضاربة لتصبح على

$$M = 150 - 500i$$

ماهي كمية النقود المتاحة لأرصدة المضاربة إذا كان الدخل يساوي:

$$MD = Md1 + Md2 = 150 + 0.2Y - 500i$$

$$Y = 700 \quad \blacksquare$$

$$Md2 = MS - 0.2Y = 250 - 0.2 \times 700 = 110$$

$$Y = 800 \quad \blacksquare$$

$$Md2 = MS - 0.2Y = 250 - 0.2 \times 800 = 90$$

$$Y = 900 \quad \blacksquare$$

$$Md2 = MS - 0.2Y = 250 - 0.2 \times 900 = 70$$

التمرين الثاني: لديك المعلومات التالية عن اقتصاد بلد ما.

$$G = G_0 \quad ; \quad C = 0.8Y_d \quad ; \quad t = 0.1 \quad ; \quad I = 580 - 4000i$$

الجزء الأول: تهمل الأرقام بعد الفاصلة.

1. استخراج الصيغة الرياضية لتوازن سوق السلع والخدمات؛

الفصل الخامس: التوازن في سوق السلع (IS) وسوق النقد (LM)

2. لنفرض أن $G=100$ أكمل الجدول أدناه.

Y	T	S	S+T	I+G	I	I%
500						
1000						
1500						
2000						

3. مانوع العلاقة بين و في هذه الحالة؟ وما المصطلح الذي يطلق عليها؟ استخراج الدالة التي تعبر عن ذلك.

الجزء الثاني: " تقرب الأرقام بالزيادة وبدون فواصل في الحالتين " .

1. إذا انتقل الميل الحدي للاستهلاك إلى 0.7 استخراج معادلة التوازن الجديدة؛

2. إذا زاد معدل الضريبة بـ 0.2، استخراج معادلة IS_3 الجديدة.

الجزء الثالث: " تهمل الأرقام بعد الفاصلة " .

أولاً: عندما تصح $G=180$ مع بقاء T ، S و I على حالها الأولى

▪ استخراج صيغة معادلة IS_4 الجديدة؛

▪ ما مقدار الدخل الوطني في التوازن Y^* عند $i=0.1$ ؟

ثانياً: في ظل النظام المتعدد الأطراف يتوجب على الدولة الانفتاح على العالم الخارجي، ما مقدار الدخل في التوازن إذا

كان $m=0.1$ ، $t=0.1$ و $b=0.8$ علماً أن G تغيرت من 100 إلى 180.

ثالثاً: لنبقى في نفس الاقتصاد المفتوح ونفترض الآن ان نسبة الضريبة قد ارتفعت إلى 0.2.

1. ما هو مقدار تغير IS_4 ؟

2. في أي اتجاه يتحرك IS ؟

3. ما هي معادلة IS_5 الجديدة؟

الفصل الخامس: التوازن في سوق السلع (IS) وسوق النقد (LM)

حل التمرين الثاني:

لدينا المعلومات التالية عن اقتصاد بلد ما:

$$G=G_0; \quad C=0.8Y_d; \quad t=0.1; \quad I=580-4000i$$

الجزء الأول:

استخراج الصيغة الرياضية لتوازن سوق السلع والخدمات:

$$Y = C + I + G \quad Y = a + b(Y - (T_0 + ty) + R_0) + G_0 - \mu i$$

$$Y = a + bY - bT_0 + btY + bR_0 + G_0 - \mu i$$

$$Y - by + btY = (a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0) - \mu i$$

1

$$Y^* = \frac{(a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0 - \mu i)}{1 - b + bt}$$

لنفرض أن $G=100$ إكمال الجدول:

Y	T	S	S+T	I+G	I	I%
500	50	90	140	140	40	0.135
1000	100	180	280	280	180	0.1
1500	150	270	420	420	320	0.065
2000	200	360	560	560	460	0.03

نوع العلاقة بين Y و i في هذه الحالة؟ وما المصطلح الذي يطلق عليها؟ استخراج الدالة التي تعبر عن ذلك:

نلاحظ من الجدول أنه كلما زاد الدخل تنخفض معدلات الفائدة، وبالتالي فإن العلاقة عكسية بين معدلات الفائدة والدخل.

1

$$Y^* = \frac{(100 + 580 - \mu i)}{1 - 0.8 + 0.8 \times 0.1}$$

$$Y = 1/0.28 \times 680 - 4000/0.28i = 2428 - 14285i$$

الفصل الخامس: التوازن في سوق السلع (IS) وسوق النقد (LM)

$$IS : Y = 2428 - 14285i$$

الجزء الثاني:

استخراج معادلة التوازن الجديدة، إذا انتقل الميل الحدي للاستهلاك إلى 0.7:

1

$$Y^* = \frac{(100 + 580 - \mu i)}{1 - 0.7 + 0.7 \times 0.1}$$

$$IS : Y = 680 / 0.37 - 4000/0.37 i \rightarrow Y = 1838 - 10811i$$

استخراج معادلة IS_3 إذا زاد معدل الضريبة ب 0.2:

$$IS_3 : Y = 680 / 0.44 - 4000/0.44 i \rightarrow Y = 1546 - 9091i$$

الجزء الثالث:

أولاً: عندما تصبح $G=180$ مع بقاء T, S و I على حالها الأولى

استخراج صيغة معادلة IS_4 الجديدة:

$$IS_4 : Y = 760 / 0.28 - 4000/0.28 i \rightarrow IS_4 : Y = 2714 - 14285 i$$

مقدار الدخل الوطني في التوازن Y^* عند $i=0.1$

$$Y = 2714 - 14285 i \quad Y = 2714 - 14285 \times 0.1 = 1285.5$$

ثانياً: في ظل النظام المتعدد الأطراف يتوجب على الدولة الانفتاح على العالم الخارجي ، إيجاد مقدار الدخل في

التوازن إذا كان: $m=0.1$ و $t=0.1$ و $b=0.8$ علماً أن G تغيرت من 100 إلى 180

$$\Delta Y = k \Delta G_0 = 1/1 - 0.8 + 0.8 \times 0.1 + 0.1 = 1/0.38 \times 80 = 210$$

ثالثاً: لنبقى في نفس الاقتصاد المفتوح ونفترض الآن أن نسبة الضريبة قد ارتفعت إلى 0.2:

1. مقدار التغير في IS_5 :

$$\Delta Y = k \Delta G_0 = 1/1 - 0.8 + 0.8 \times 0.2 + 0.1 = 1/0.46 \times 80 = 174$$

2. الاتجاه الذي يتحرك نحوه IS : يتحرك منحنى IS نحو اليسار.

الفصل الخامس: التوازن في سوق السلع (IS) وسوق النقد (LM)

3. معادلة IS_5 الجديدة:

1

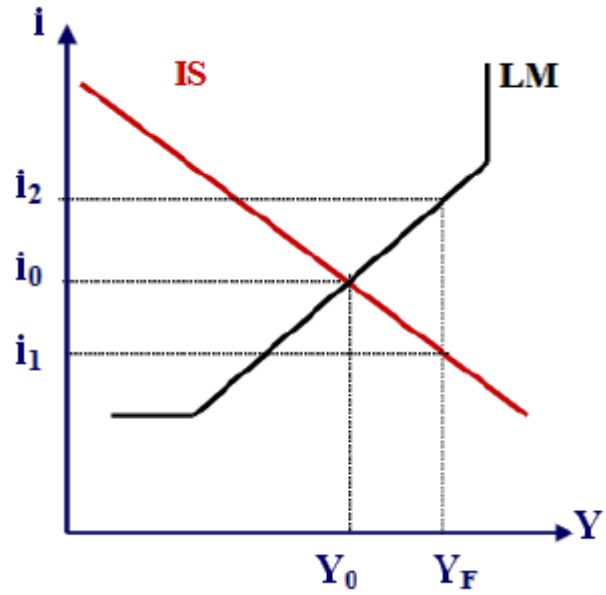
$$Y^* = \frac{(a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0 - \mu i)}{1 - b + bt + m}$$

1

$$Y^* = \frac{(580 + 180 - 4000 i)}{1 - 0.8 + 0.8 \times 0.2 + 0.1}$$

$$IS_5: Y = 760 / 0.46 - 4000 / 0.46 i \rightarrow IS_5: Y = 1652 - 8695 i$$

التمرين الثالث : في الشكل الموالي لدينا: Y_f يمثل التوظيف الكامل في الاقتصاد، IS_0 و LM_0 يمثلان التوازن في سوق النقد وسوق السلع والخدمات.



1. ما هي حالة الاقتصاد؟

2. استخراج معادلة IS و LM إذا كان: $Y_0 = 580$ ، $Y_f = 620$ ، $i_0 = 0.15$ ، $i_1 = 0.1$ ، $i_3 = 0.25$.

الفصل الخامس: التوازن في سوق السلع (IS) وسوق النقد (LM)

حل التمرين الثالث:

1 - حالة الاقتصاد: من الشكل يتضح أن الدخل في التشغيل التام Y_f أكبر من الدخل التوازني Y^* وعليه فإن الاقتصاد في حالة انكماش.

2 - استخراج معادلة IS و LM:

إذا كان: $i_2=0.25$ ، $i_1=0.1$ ، $i_0=0.15$ ، $Y_f=620$ ، $Y_0=580$

لدينا معادلة IS تكتب من الشكل:

$$IS: Y = A - \mu i$$

$$580 = A - \mu 0.15 \dots\dots\dots(1)$$

$$620 = A - \mu 0.1 \dots\dots\dots(2)$$

بطرح (1) من (2) نجد:

$$40 = 0.05 \mu \Rightarrow \mu = 40/0.05 = 800$$

$$620 = A - \mu 0.1 \Rightarrow A = 620 + 80 = 700$$

$$IS: Y = 700 - 800 i$$

لدينا معادلة LM تكتب من الشكل:

$$LM : Y = B + g i$$

$$580 = B + g 0.15 \dots\dots\dots(1)$$

$$620 = B + g 0.25 \dots\dots\dots(2)$$

بطرح (1) من (2) نجد:

$$40 = 0.1 g \Rightarrow g = 40/0.1 = 400$$

$$620 = B + g 0.25 \Rightarrow B = 620 - 100 = 520$$

$$LM : Y = 520 + 400 i$$

الفصل الخامس: التوازن في سوق السلع (IS) وسوق النقد (LM)

تمرين:

أولاً: لتكن لديك المعطيات التالية عن اقتصاد بلد ما كما يلي:

$$C = 2000 + 0.75y_d, \quad I = 4500 - 2000i, \quad T = 4500 + 0.2Y, \quad M = 3000 + 0.1Y, \quad X = 4000, \quad G = 1000, \quad TR = 6500$$

$$M_t = 5000 + 0.3Y, \quad M_c = 2000 + 0.2Y, \quad M_a = 9000 - 500i, \quad M_s = 21000$$

المطلوب:

1. استخراج معادلة التوازن في سوق السلع والخدمات؛
2. حدد معادلات الطلب على النقد من أجل المضاربة، والحيطرة والحذر والمعاملات، ثم استخراج معادلة التوازن في النقد (LM).
3. أحسب الدخل ومعدل الفائدة التوازني ثم مثل هذه الحالة بيانياً؛
4. ما هي مستويات الاستهلاك والاستثمار المناسبة لهذا الدخل؟

ثانياً: لنفرض الآن أن العرض النقدي قد ارتفع إلى 23500 و.ن

1. حدد مقدار الانتقال الحاصل في كل من IS و LM ؛
2. ما أثر الزيادة في الكتلة النقدية على الدخل التوازني ومعدلات الفائدة ثم وضع هذه الحالة بيانياً؟
3. وضع ما يمكن أن يحدث لكل من الاستهلاك والاستثمار؟

ثالثاً: لنحتفظ الآن بنفس معطيات الحالة الأولى ونفترض أن الميل الحدي للاستهلاك أصبح يساوي 0.8، والميل الحدي للواردات أصبح يساوي 0.04.

1. في أي اتجاه ينتقل كل من منحنى IS و LM؛
2. ما هي قيمة الدخل الجديد؟
3. حدد كلا من الاستهلاك والاستثمار المناسب لمستوى الدخل.

حل التمرين الثاني:

الفصل الخامس: التوازن في سوق السلع (IS) وسوق النقد (LM)

أولاً: استخراج معادلة التوازن في سوق السلع والخدمات:

$$Y = C + I + G + X - M$$

$$Y = a + b(Y - (T_0 + ty) + R_0) + G_0 + X_0 - M_0 - mY - \mu i$$

$$Y = a + bY - bT_0 + btY + bR_0 + G_0 + - \mu i$$

$$Y - by + btY + mY = a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0 - mY - \mu i$$

1

$$IS : Y = \frac{(a + I_0 + G_0 - bT_0 + bR_0 + X_0 - M_0 - \mu i)}{1 - b + bt + m}$$

$$IS: Y = \frac{1}{1 - 0.75 + 0.75 \times 0.2 + 0.1} \times (2000 + 4500 + 1000 - 0.75 \times 4500 + 0.75 \times 6500 + 4000 - 3000 - 2000i)$$

$$IS: Y = \frac{1}{0.5} \times (10000 - 2000i)$$

$$IS: Y = 20000 - 4000i$$

تحديد معادلات الطلب على النقد من أجل المضاربة، الحبيطة والحذر والمعاملات، ثم استخراج معادلة التوازن في النقد:

معادلة الطلب على النقد من أجل المضاربة $Ma = 9000 - 500i$ لأنها ترتبط بعلاقة عكسية مع معدلات الفائدة،

معادلة الطلب على النقد من أجل الحبيطة والحذر والمعاملات:

$$Mt = 5000 + 0.3Y$$

$$Mc = 2000 + 0.2Y$$

ترتبط كل من Mt و Mc بعلاقة طردية مع الدخل وبالتالي يمكن لكل معادلة منهما أن تمثل الطلب على النقد للحبيطة أو المعاملات.

شرط التوازن في سوق النقد:

$$MS = MD$$

$$MD = 5000 + 0.3Y + 200 + 0.2Y + 9000 - 500i = 16000 + 0.5Y - 500i$$

$$MS = MD \Rightarrow 16000 + 0.5Y - 500i = 21000$$

$$LM : Y = \frac{5000}{0.5} + \frac{500}{0.5}i = 10000 + 1000i$$

حساب الدخل ومعدل الفائدة التوازني ثم تمثيل هذه الحالة بيانياً:

1- حساب الدخل ومعدل الفائدة:

$$IS : Y = 20000 - 4000i$$

الفصل الخامس: التوازن في سوق السلع (IS) وسوق النقد (LM)

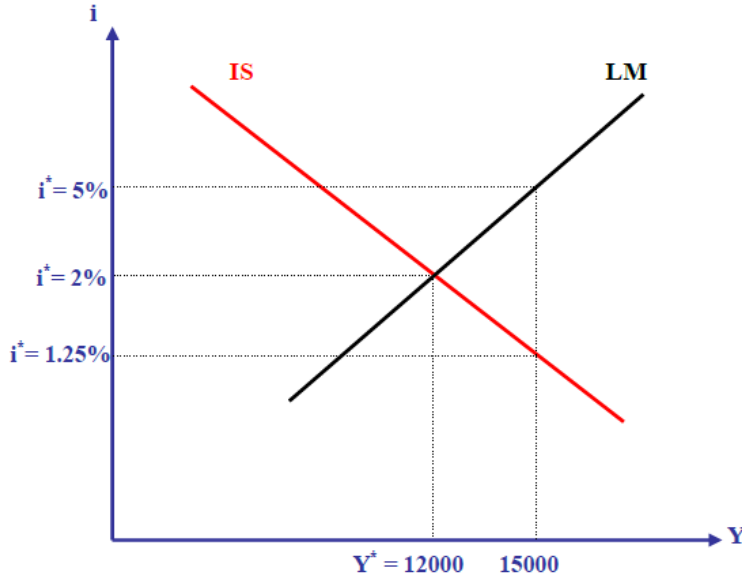
$$LM : Y = 10000 + 1000 i$$

نطرح معادلة IS من LM ينتج:

$$20000 - 10000 - 5000i = 0 \Rightarrow i = 10000/5000 = 2\%$$

$$Y = 20000 - 4000 \times 2 = 12000$$

⊗ التمثيل البياني



3- حساب مستويات الاستهلاك والاستثمار المناسبة لهذا الدخل:

- حساب الاستهلاك:

$$C = 2000 + 0.75Y_d \quad / \quad Y_d = Y - T + R$$

$$T = 4500 + 0.2 Y \Rightarrow T = 4500 + 0.2 \times 12000 = 4500 + 2400 = 6900$$

$$Y_d = Y - T + R = 12000 - 6900 + 6500 = 11600$$

$$C = 2000 + 0.75 \times 11600 = 10700$$

حساب الاستثمار:

$$I = 4500 - 2000 i \Rightarrow I = 4500 - 2000 \times 2 = 500$$

ثانياً: لنفترض أن العرض النقدي ارتفع إلى 23500 و.ن

1- تحديد مقدار الانتقال الحاصل في كل من منحنى IS و LM:

الفصل الخامس: التوازن في سوق السلع (IS) وسوق النقد (LM)

منحنى IS لا يتغير لأن زيادة العرض النقدي يؤثر على منحنى LM وبالتالي ينزاح هذا الأخير نحو اليمين (الأعلى):

$$\Delta Y = ke \Delta MS = 1/0.5 \times 2500 = 5000$$

2- حساب الدخل ومعدل الفائدة التوازني:

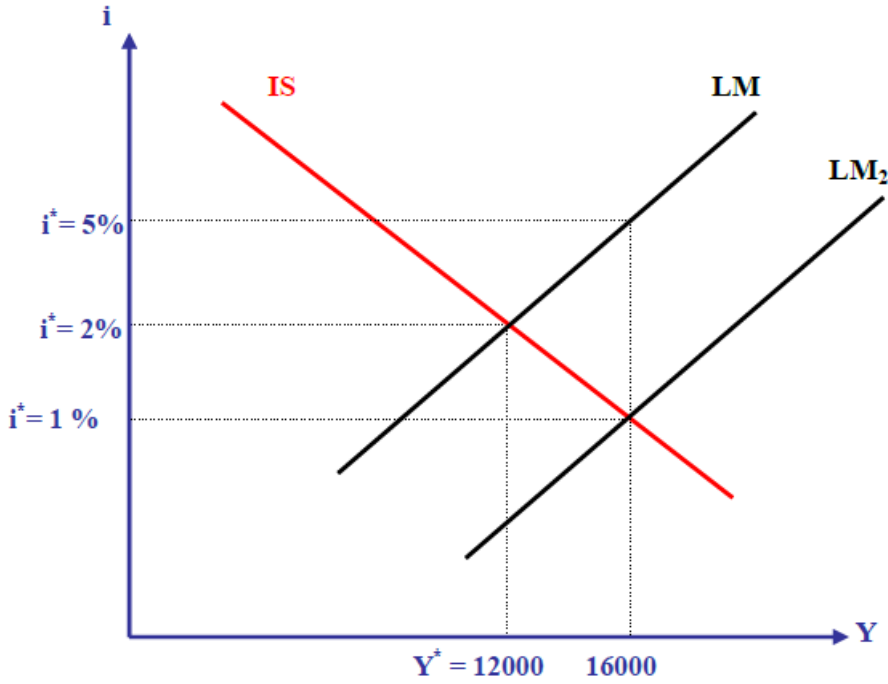
$$IS : Y = 20000 - 4000 i \dots\dots\dots(1)$$

$$LM : Y = 10000 + 1000 i + ke \Delta MS = 10000 + 1000i + 5000 = 15000 + 1000i \dots\dots\dots(2)$$

$$(2) - (1) \Rightarrow -5000 + 5000 I = 0 \Rightarrow i = 1\%$$

$$Y = 20000 - 4000 \times 1 = 16000$$

② التمثيل البياني :



3- توضيح مايمكن أن يحدث لكل من الاستهلاك والاستثمار:

يرتفع كل من الاستهلاك والاستثمار نتيجة ارتفاع الدخل وانخفاض معدل الفائدة على اعتبار العلاقة طردية بين الدخل والاستهلاك، والعلاقة عكسية بين معدل الفائدة والاستثمار.

الفصل الخامس: التوازن في سوق السلع (IS) وسوق النقد (LM)

ثالثاً: لنحتفظ الآن بنفس معطيات الحالة الأولى ونفترض أن الميل الحدي للاستهلاك أصبح يساوي 0.8، والميل الحدي للواردات أصبح يساوي 0.04.

1- في أي اتجاه ينتقل كل من منحنى IS و LM

$$K_e = 1/1-b + bt + m = 1/1-0.8 + 0.8 \times 0.2 + 0.04 = 1/0.4 = 2.5$$

وبالتالي ينزاح منحنى IS نحو الأعلى (اليمين)، بينما لا يتأثر منحنى LM لأن التغير الطارئ على الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للواردات وهذه المتغيرات متعلقة بسوق السلع والخدمات.

2- إيجاد قيمة الدخل الجديد:

$$IS: Y = 1/0.4 \times (10000 - 2000i) = 25000 - 5000 i$$

$$IS : Y = 25000 - 5000 i \dots\dots\dots(1)$$

$$LM : Y = 10000 + 1000 i \dots\dots\dots(2)$$

$$(2) - (1) \Rightarrow 10000 - 25000 + 1000i + 5000i = 0 \Rightarrow 6000 i = 15000$$

$$i = 15000/6000 = 2.5\%$$

$$Y = 25000 - 5000 \times 2.5 = 12500$$

3- تحديد كلا من الاستهلاك والاستثمار المناسب لمستوى الدخل:

1- حساب الاستهلاك:

$$C = 2000 + 0.75Y_d \quad / \quad Y_d = Y - T + R$$

$$T = 4500 + 0.2 Y \Rightarrow T = 4500 + 0.2 \times 12500 = 7000$$

$$Y_d = Y - T + R = 12500 - 7000 + 6500 = 12000$$

$$C = 2000 + 0.8 \times 12000 = 11600$$

2- حساب الاستثمار:

$$I = 4500 - 2000 i \Rightarrow I = 4500 - 2000 \times 2.5 = - 500$$